

Distr.: General
19 December 2005
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٣٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة شوب - شيلينغ (نائبة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي المقدم من نيبال (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



والأطفال لأغراض البغاء المقترح من قبل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

المادة ٧

٤ - السيدة خان: قالت إنها مسرورة إذ ترى أن نيبال واحدة من ستة بلدان في العالم لديها حصة دنيا من أعضاء البرلمان من النساء. ومع ذلك، فهي تشعر بالقلق لأنه، بينما تمثل المرأة إلزامي في البرلمان وعلى مستوى الدائرة الانتخابية، إلا أن النساء غالبا ما يكن غائبات على المستويات المتوسطة، لذلك لا يتم إقامة روابط مستدامة نحو شغل مناصب سياسية أعلى. ويمكن للجهود التي ترمي إلى شمل النساء في صنع القرار أن تبدأ على النحو الأكثر فعالية باعتماد حصص في الخدمات العامة. وسوف ترحب بأي معلومات عن توصيات للجنة إصلاح الإدارة الخاصة بزيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية، وعن تنفيذها.

المادة ٩

٥ - السيدة شاليف: قالت إنها تشعر بقلق عميق لأن الأمهات، بموجب القانون النيبالي لا يسمح لهن بتسجيل أطفالهن، في انتهاك واضح للفقرة ٢ من المادة ٩، من الاتفاقية. وترغب اللجنة معرفة عدد الأطفال الذين هم في مثل هذا الوضع، وما إذا كانوا محرومين من الحقوق السياسية أو الحق في الخدمات الصحية والتعليم وما إذا كان هناك أي تمييز يتم بين الفتيات والفتيان.

المادة ١٠

٦ - السيدة تايا: قالت إن برنامج التعليم الابتدائي الأساسي الذي انطلق عام ١٩٩٢ خطوة تستحق الثناء باتجاه تعزيز تعليم المرأة. وهي مهتمة بمعرفة النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم، سنة بسنة، وبالمقارنة مع السنوات السابقة لعام ١٩٩٢. وتود أيضا أن تعرف ما إذا

في غياب السيدة غونزالز، تولت السيدة شوب - شيلينغ، نائبة الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي المقدم من نيبال (تابع)

(CEDAW/C/NPL/1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد نيبال إلى مائدة اللجنة.

المادة ٦ (تابع)

٢ - السيدة غونيسيكييري: أكدت أن الاتجار لأغراض البغاء شكل معاصر من أشكال الرق. إن دوام تقاليد بغاء المعابد الموغلة في القدم، مثل (الدويكي)، يعزز الشكل التجاري الحديث من أشكال الاستغلال الجنسي للفتيات. ويتم تيسير الاتجار بالتقصير في إنفاذ القانون ضد الزيجات المبكرة أو تشجيع الفتيات على إتمام تعليمهن، بما أن الكثير من الفتيات يخطفن ويجبرن على ممارسة البغاء بذريعة أهن عروسات طفلات. وبناء عليه، فإن المشكلة لا تعود إلى الفقر فقط بل إلى المواقف أيضا. ومن المهم أن تعتمد الحكومة سياسة تدخل للتعامل مع الانتهاك الخطير لحق الفتيات والنساء في الأمن الشخصي وتلافي الخطر الجدي على صحة جميع السكان. وتود أن تعرف ما تم فعله من حيث الضوابط عبر الحدود وإنفاذ الشرطة، وما هي الإجراءات المتبعة حين يبلغ عن فقد فتيات وما هي حقوق الرجوع المتاحة للأسر.

٣ - كما تود أن تعرف ما هي التدابير الثنائية التي تتم لإعادة ضحايا الاتجار إلى الوطن، وما هو موقف الحكومة بشأن أحكام مشروع اتفاقية منع ومكافحة الاتجار بالنساء

والثقافة والرعاية الاجتماعية ووزارة المرأة والشؤون الاجتماعية.

١٠ - السيدة رايل: قالت إن التعليم، إلى جانب تعزيزه لكسب السلطة، جوهرى لتمكين المرأة من معرفة حقوقها القانونية. وإن ذكر المنح الدراسية للفتيات قد دفعها إلى أن تسأل عما إذا كانت المدرسة الابتدائية في نيبال إلزامية أو اختيارية وعما إذا كانت مدفوعة أو مجانية. وسوف تقدر تفسيراً أشمل للمنطق وراء تعيين معلمة أنثى واحدة على الأقل في كل مدرسة ابتدائية، بغية زيادة التحاق الإناث بالمدارس. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات عن الالتحاق بالمدارس الخاصة ونوعيتها بالمقارنة مع المدارس العامة ستكون قيمة.

١١ - السيدة غونيسيكييري: قالت إنه على الرغم من أن نيبال تقبل مفهوم أن قانون المعاهدة يجب أن يسود، إلا أنه من حيث الممارسة ينتهك كثير من قوانين الجنسية ليس الاتفاقية فحسب بل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. وبما أن المحكمة العليا قد قررت، في قضية ميرا غوروغ المتعلقة بحقها في الحصول على تأشيرة، أن قوانين الجنسية في البلد تتعارض مع الدستور والقانون الدولي، فإنها تود أن تعرف ما هو التدبير الإنصافي الذي يتم تقديمه وما هي التغييرات القانونية التي تمت أو المزمعة نتيجة لذلك. وتساءلت عن سبب القيام في عام ١٩٩٠ بتغيير أحكام الجنسية لدستور عام ١٩٦٣، والتي كانت تتفق مع المعايير الدولية.

١٢ - السيدة خان: قالت إنه بما أن ٩٠ في المائة من النساء الناشطات اقتصادياً في نيبال يعملن في الزراعة لساعات طويلة، ويمكن الافتراض أن العمل يتضمن عملاً يدوياً كثيفاً، فإنها ترغب في معرفة ما إذا كانت هناك مشاريع جارية لتحديث الزراعة. وسوف ترحب بالمزيد من

كان البرنامج يشمل إصلاح المناهج والقضاء على الأنماط المقولبة العتيقة الطراز من الكتب المدرسية، أو أي تدابير خاصة بتعزيز التحاق الفتيات في الأجزاء الغربية من البلد. ويمكن تعزيز فائدة البرنامج بتوفير رابط مباشر بالتدريب المهني.

٧ - السيدة كيم يونغ - تشونغ: لاحظت بقلق الاختلافات بين الأهداف الطموحة لتعليم القراءة والكتابة الواردة في الخطط الحكومية والرقم المنخفض البالغ ٢٨ في المائة من النساء في عام ١٩٩٨، والذي هو أدنى بكثير من المعدل الوطني. فالأمية عائق حقيقي أمام برامج التدريب على المهارات أو مشاريع النهوض بالمرأة الريفية.

٨ - وفيما يتعلق بالتعليم الإلزامي، ونظراً للنسبة العالية من الانقطاع على الدراسة بين الفتيات، فإنها سترحب بأي معلومات إضافية عن التدابير المحددة بموجب الخطة الثامنة لتحقيق هدف الوصول المتساوي إلى البرامج التعليمية للنساء والفتيات، وخاصة في المناطق الريفية. وهناك جانب آخر من الخطة هو تقديم الكتب المدرسية مجاناً إلى الفتيات في المناطق الريفية حتى الصف الخامس. وقد تساءلت عما إذا كان ذلك هو الحد الأقصى للتعليم الإلزامي، وأيضا عما إذا كانت الكتب المدرسية قد دججت المنظور الجنساني. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، فإنها ترحب بالحصول على المعلومات عن النسبة المتوقعة للتحاق النساء بالجامعات، ومجالات الدراسة، والوصول إلى حقول العلوم والتكنولوجيا والتشجيع على دخول مهن غير تقليدية من خلال الاستشارة أو المساعدة المالية مثلاً.

٩ - ونظراً للنسبة المنخفضة غير المعتادة من المعلمات الإناث (١٠ في المائة)، فإنها مهتمة بأن تعرف بأي برامج حوافز للمعلمات للعمل في المناطق النائية. وأخيراً، سترحب بالتوضيح عن كيفية تنسيق الوظائف بين وزارة التربية

زواج الطفلات على أسس صحية. وتتعلق الفقرة ١٨ بمعاملة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك ضحايا الاتجار. وفي ذلك الخصوص، على الحكومة أن تدرك أن عزل الضحايا الاتجار الجنسي المنقذين وأولئك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في "مرافق سكنية أشبه بالمحاجر الصحية"، كما هو مزعم في خطتها الوطنية للعمل ضد الاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي التجاري، يتعارض مع معايير حقوق الإنسان وغير ضروري طبيًا، بما أن ضحايا الإيدز لا يسببون العدوى في حال الاحتكاك الشخصي العادي.

١٥ - تطلب الفقرة ١٦ من التوصية أيضا من الدول الأطراف ضمان الحماية والخدمات الصحية الملائمة للفئات الضعيفة التي تشمل اللاجئات الإناث من التبيت وبوتان. ويمكن للحكومة في جهودها الرامية لتطوير سياسة استباقية بشأن صحة المرأة، أن تولي اهتماما على نحو مفيد بالنصيحة الواردة في الفقرة ٣١ (ج) الخاصة بإعطاء الأولوية لمنع الحمل غير المرغوب فيه من خلال تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي وتخفيض معدلات الوفيات النفاسية من خلال خدمات الأمومة المأمونة والمساعدة قبل الولادة.

١٦ - السيدة أباباكا: انضمت إلى السيدة شاليف في حث الدولة الطرف على الالتزام بالتوصية العامة رقم ٢٤ الخاصة بالمرأة والصحة. وبالنظر إلى أن الاتفاقية تشمل أيضا التمييز غير المباشر، فإن التوكيد، المذكور في الفقرة ١١١ من التقرير، بأن النساء في نيبال لا يعانين من أي نوع من أنواع التمييز في مجال الرعاية الصحية أمر مضلل جدا. وعلاوة على ذلك، فإن البيان الوارد في الفقرة ٢٤ بأن نسبة كبيرة من النساء النيباليات يعانين من فقر الدم يناقض الزعم الوارد في الفقرة ١١١ بأن النساء يتلقين التغذية الكافية خلال الحمل والإرضاع. وترحب اللجنة بإعطاء الأولوية للأمومة المأمونة في السياسة الوطنية الجديدة المتعلقة بالصحة كما هو وارد في

المعلومات عن أنماط ملكية الأراضي وفرصة النساء في تملك الأراضي الزراعية. وسيكون إيراد المزيد من التفاصيل عن أحكام قانون العمل لعام ١٩٩٢ المتعلقة بالنساء أمرا مفيدا. أما ما يتعلق ببرامج التدريب على تطوير مهارات المرأة لتعزيز العمل الحر، فعلى الحكومة تقديم الإحصاءات عن عدد النساء اللواتي تدرين ومعلومات إضافية عن أي برامج للامتانات البالغة الصغر، وخاصة للنساء الريفيات. وسيكون أمرا مهما أيضا معرفة ما إذا كان لدى نيبال تشريع بالأجور المتساوية، وإن كان الأمر كذلك، ما إذا يشمل العمل الزراعي.

١٣ - السيدة غونيسيكييري: تساءلت عن مخصصات الحكومة، النافذة أو المزمعة، لضمان الصحة والسلامة المهنتين للفتيات في المجموعة العمرية ١٦-١٨ سنة في الصناعات المتزلية مثل صنع السجاد، وحمايتهن من التحرش الجنسي أو أعمال العنف. وسألت عما إذا كانت المبادرات الأخيرة بشأن عمل الأطفال تشمل تلك المجموعة العمرية.

المادة ١٢

١٤ - السيدة شاليف: قالت إنه نظرا للمشاكل الصحية الخطيرة التي تؤثر في النساء في نيبال، فإنها تود أن تلفت اهتمام الحكومة إلى التوصية العامة للجنة رقم ٢٤ عن حقوق المرأة فيما يتعلق بالصحة. والفقرتان ١١ و ١٤ من ذلك النص هما على صلة بالجهود الأخيرة لتعديل قانون الإجهاض؛ فقد أوضحت أن القانون الذي لا يسمح بالإجهاض إلا بموافقة الزوج أو ينكر على النساء العازبات حق الإجهاض هو قانون لا يتفق مع الاتفاقية. وقد احتوت الفقرة ١٥ اقتراحات مفيدة للتعامل مع العنف الجنساني كقضية من قضايا الصحة، بما في ذلك بروتوكولات الرعاية الصحية بشأن تدريب ضحايا إساءة المعاملة والتدريب على الوعي بالمسائل الجنسانية لصالح عمال الرعاية الصحية وحظر

المادة ١٤

١٩ - السيدة فينغ كوي: أثنيت على جهود الحكومة لتعزيز مركز المرأة في نيبال وقالت إن اللجنة سترحب بأي تفاصيل عن أي سياسة شاملة تحتوي أهدافا محددة لتحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة للنساء الريفيات، وتخفيض معدلات الوفيات النفاسية، وتحسين نوعية المياه وإلخ. وعلى الوفد أن يفسر كيف تفيد النساء من المخصصات الحكومية للفئات المستهدفة الريفية (الفقرة ١٢٧)، وأن يقدم تفاصيل إضافية عن مشروع ائتمانات الإنتاج للمرأة الريفية (الفقرة ١٢٥)، بما في ذلك أي خطط لتوسيع المشروع. كما أن المعلومات عن التدابير الخاصة بمكافحة الممارسات التقليدية التي تنتهك حقوق الإنسان والكرامة الشخصية للمرأة ستكون موضع التقدير.

٢٠ - السيدة ريغازولي: طلبت معلومات إضافية عن برامج المرأة الريفية المشار إليها في الفقرات ١٢٣ - ١٢٧، بما في ذلك تحليل مقارنة للتمويل المقدم. وسألت عما إذا كانت هؤلاء النسوة تمتلك الأرض التي يزرعنها؟

المادة ١٦

٢١ - السيدة كيم يونغ - تشونغ: حثت الدولة الطرف على إلغاء جميع قوانين الزواج والأسرة التمييزية. وبالإشارة إلى الفقرة ١٤٣، قالت إنه لأمر مشجع أن المحاميات أصبحن في طليعة حملة مكافحة القوانين التمييزية، ولكن ما يثير القلق هو أن المحكمة العليا، رغم أنها أمرت الحكومة بتعديل التشريع المنتهك، فقد أعطت تعليمات لها "بالحفاظ على الأنظمة الاجتماعية عميقة الجذور". ونظرا إلى أهمية التدريب على حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين والمعلمين واختصاصيي الرعاية الصحية، فإن الدولة الطرف يجب أن تقدم تفاصيل عن أي مبادرات في هذا الخصوص.

الفقرة ١١٢. إنه لأمر حيوي، مع ذلك، أن يتوفر لجميع النساء الوصول إلى مرافق أمراض النساء والأمومة المحدودة المتاحة، بما في ذلك عبر الهياكل الأساسية المحسنة للنقل في المناطق الريفية. ويجب أن يفسر الوفد معدل الوفيات النفاسية المرتفع (الفقرة ٢١)، ويعلق على النسبة العالية المبلغ عنها من المضاعفات اللاحقة للولادة. كما ترغب اللجنة في معرفة ما إذا كانت هناك أي مجموعة إثنية معينة غير قادرة على الاستفادة من خدمات أمراض النساء والأمومة. ومن المهم ضمان أن الصحة المهنية والبيئية للمرأة مصنونة على النحو الصحيح، وخاصة بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من النساء العاملات في صناعة النسيج.

١٧ - ولم ينجح التقرير في تقديم المعلومات عن عدد من القضايا الصحية، مثل تأثير الفقر على حالة الصحة العقلية للنساء وإساءة استعمال المخدرات والمواد بين النساء، بما في ذلك استهلاك التبغ، وعلى الدولة الطرف أيضا أن تشير إلى ما إذا كانت قوانين الإجهاض تميز بين الإجهاض والإسقاط.

١٨ - السيدة غونيسيكييري: أكدت على أنه لا يمكن أن توجد أمومة مأمونة في حالات زواج الأطفال. فلا يجب للأطفال أن يلدوا لأسباب صحية. والقوانين الحالية الخاصة بالإجهاض، والتي تعود بلا شك إلى حقبة الاستعمار، أوجدت وضعا تضطر فيه ضحايا الاغتصاب إلى الاستمرار بحملهن. وعلى الدولة الطرف أن تأخذ بالاعتبار جديا تعديل تشريعها، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن القانون المقابل في المملكة المتحدة قد نُقح ليتضمن مفهوم الإنهاء الطبي للحمل. وقد ترحب اللجنة أن بالحصول على المعلومات عن تأثير قوانين الإجهاض على قتل الأطفال والتخلي عن الأطفال، وكذلك على تفاصيل تتعلق بأي مرافق للدولة متاحة لضحايا الاغتصاب اللواتي يرغبن في الحفاظ على أولادهن.

٢٥ - وبالنظر إلى أن تشريع حظر المهر قد برهن على أنه أداة مفيدة للمرأة في دول جنوب آسيا الأخرى، فإن على الدولة الطرف أن تشير إلى ما إذا كانت تخطط لسن تشريع مماثل. وترغب اللجنة أيضا في معرفة ما إذا كان هناك أي قانون قابل للتطبيق على نحو شامل على الزواج والعلاقات الأسرية في نيبال، أو إن كانت الطوائف الطبقية الاجتماعية المختلفة خاضعة لحكم عاداتها ومعتقداتها الدينية الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

٢٢ - السيدة غونيسيكييري: عبرت أيضا عن القلق من أن الضعف الذي انتاب كلا من السلطة القضائية والسلطة التشريعية بسبب تقصير الحكومة في تنفيذ أمر المحكمة العليا بإلغاء القوانين التمييزية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن قانون الأسرة النيبالي يحوي عددا من الأحكام المتناقضة التي تتطلب التعديل. فحق المرأة في الملكية يكاد يكون من غير الممكن حمايته من قبل الدولة الطرف إن كانت قوانين الإرث تمييزية. وقد جعلت معظم الدول تسجيل الزواج إلزاميا لتيسير إنفاذ القانون فيما يخص الحد الأدنى لسن الزواج. وأخيرا، على الدولة الطرف أن تشير إلى ما إذا كانت الممارسات التقليدية التي تكسر بالقسر طفلا لإله ما قد ألغيت بحكم الواقع.

٢٣ - السيدة رايل: قالت إنه رغم احتمال وجود آراء مختلفة بشأن قبول أسس الطلاق، فلا شك أن الأحكام يجب أن تكون هي نفسها للرجل والمرأة. ولا يتضح من الفقرة ١٣٦ ما إذا كانت المرأة تستطيع تقديم طلب طلاق في الحالات التي لا يعتبر فيها الأذى الجسدي الذي سببه الزوج "خطيرا" إلى الحد الكافي. وعلى أي حال، لا بد من استعراض التشريع الوطني الخاص بالعنف المنزلي.

٢٤ - السيدة خان: علقت على الانتشار المقلق لتعدد الزوجات في نيبال، فقالت إنه يشكل تهديدا رئيسيا لأمن المرأة في الزواج. ووفقا لبعض المصادر، فإن ما يصل إلى ٦٤ في المائة من الزيجات قائم على تعدد الزوجات، حتى مع حظر القانون لهذه الممارسة. وعلى الدولة الطرف أن تصف الجهود التي تتم لضمان أن يعلن الزواج الثاني لاغيا وباطلا، بما في ذلك أي بحث يجري في ذلك المجال. ويجب أن تقدم المعلومات أيضا بشأن ما إذا كانت النفقة تقدم للمطلقات، وفي أي ظروف. وترغب اللجنة أيضا في معرفة أي زوجة هي التي تمنح على نحو نموذجي حضانة الأطفال.